الأمم المتحدة

A/77/978

الجمعية العامة

Distr.: General
26 July 2023
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والسبعون

البند 24 من جدول الأعمال

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

رسالة مؤرخة 10 تموز/يوليه 2023 موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لبيلاروس لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه مذكرة إعلامية تسلط الضوء على ما للجزاءات المفروضة على أسمدة البوتاس البيلاروسية من أثر سلبي على الأمن الغذائي العالمي (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 24 من جدول الأعمال.

(توقيع) بافِل **إفسينكو**
القائم بالأعمال بالنيابة

030823 010823 23-14636 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 10 تموز/يوليه 2023 الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لبيلاروس لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

الأثر السلبي الذي يمس بالأمن الغذائي العالمي من جراء الجزاءات المفروضة على أسمدة البوتاس البيلاروسية

لقد أثارت جمهورية بيلاروس مرارا مسألة الجزاءات المفروضة على أسمدة البوتاس البيلاروسية، بما في ذلك الحظر غير القانوني المفروض من ليتوانيا على عبور البوتاس البيلاروسي، وما تمثله من خطر يهدد العالم بالجوع وبنسف الأمن الغذائي. وقد أصدرت بيلاروس بشأن هذه المسألة مذكرات باعتبارها وثائق رسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة (A/76/513 و A/76/677 و A/77/809).

ومع ذلك، لا تزال ليتوانيا تدعي أن مساهمة بيلاروس في الأمن الغذائي العالمي ضئيلة، على الرغم من أن حصة بيلاروس من التجارة العالمية في أسمدة البوتاس بلغت ما نسبته 20 في المائة حتى عام 2022.

وقد أدى النقص في أسمدة البوتاس بسبب التدابير التقييدية المفروضة على البوتاس البيلاروسي إلى نقص في أسمدة البوتاس في الأسواق العالمية وإلى ارتفاع في أسعارها، ومن ثم إلى انخفاض في استخدام تلك الأسمدة وتراجع في غلات المحاصيل وارتفاع في أسعار الأغذية. والحالة خطيرة بشكل خاص في أقل بلدان العالم نموا، حيث يُحتمل أن ينتشر الجوع على نطاق واسع.

وفيما يلي استنتاجات خلصت إليها منظمات ووكالات دولية مرموقة.

1 - الإحاطتان الصادرتان في 13 نيسان/أبريل 2022 و 8 حزيران/يونيه 2022 عن فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل، الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريش، تشيران إلى أن بيلاروس والاتحاد الروسي تصدران معا حوالي الخمس من الأسمدة في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، أدى فقدان إمدادات الأسمدة من الاتحاد الروسي وبيلاروس إلى ارتفاع أسعار الأسمدة بوتيرة أسرع من وتيرة ارتفاع أسعار الأغذية. ولذلك فإن العديد من المزارعين، وخاصة أصحاب الملكيات الصغيرة، يجدون أنفسهم مجبرين على خفض الإنتاج، لأن الأسمدة التي يحتاجون إليها صارت أغلى من الحبوب التي يبيعونها. وعلاوة على ذلك، وبسبب هذه المشكلة الرئيسية المتعلقة بالأسمدة، من المحتمل ألا يكون الإنتاج العالمي من الغذاء في عام 2023 كافيا لتلبية الطلب المتزايد. ويُشار أيضا إلى أن واحدا من كل شخصين في جميع أنحاء العالم يعتمد على منتجات زراعية تُستعمل فيها الأسمدة.

2 - وفقا للتوصيات المشتركة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية المقدمة إلى مجموعة العشرين، بعنوان "الأسواق والسياسات العالمية المتعلقة بالأسمدة"، بتاريخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2022[(1)]:

- شهدت أسعار الأسمدة ارتفاعا كبيرا على صعيد العالم؛
- يُعزى ارتفاع الأسعار إلى انخفاض إمداد الأسواق العالمية بالأسمدة؛

(1) انظر: www.wto.org/english/news_e/news22_e/igo_14nov22_e.pdf.

- شهدت الصادرات من أسمدة البوتاس من بيلاروس انخفاضا حادا من 3,62 ملايين طن في الربع الأول من عام 2021 إلى 1,95 مليون طن في الربع الأول من عام 2022. وتشير الإحصاءات المتعلقة بالواردات في الأشهر الأخيرة إلى أن الإمدادات الواردة من بيلاروس في انخفاض متسارع؛

- لا تمثل أفريقيا سوى 3 إلى 4 في المائة من استعمال الأسمدة على صعيد العالم، منها ما يقرب من 50 في المائة من إمداداتها من الأسمدة تغذي المحاصيل التجارية البالغة الأهمية في أفريقيا. ونتيجة لذلك، ستكون لتراجع استعمال الأسمدة عواقب وخيمة، بما في ذلك تقويض الأمن الغذائي لبعض المجتمعات المحلية التي تعتمد على الزراعة؛

- ينبغي بذل كل جهد ممكن لإبقاء التجارة الدولية في الأسمدة مفتوحة من أجل تلبية الطلب المحلي والعالمي.

3 - وفقا لمقال صادر عن المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية بتاريخ 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2022[(2)]:

- بسبب الجزاءات، انخفضت صادرات بيلاروس من أسمدة البوتاس من 9,1 ملايين طن (1 كانون الأول/ديسمبر 2021) إلى 3,9 ملايين طن (1 كانون الأول/ديسمبر 2022)؛

- يمكن أن يرفض مستوردو البوتاس الشراء من روسيا وبيلاروس بسبب التكاليف والمخاطر الإضافية المرتبطة بممارسة الأعمال التجارية مع البلدين المفروضة عليهما جزاءات.

4 - من مقال للبنك الدولي مؤرخ 5 كانون الثاني/يناير 2023[(3)]:

- بلغت الأسعار العالمية للبوتاس 562 دولارا للطن في 1 كانون الأول/ديسمبر 2022، مقارنة بـ 221 دولارا للطن في 1 كانون الثاني/يناير 2022؛

- انخفضت صادرات بيلاروس من البوتاس بأكثر من 50 في المائة بسبب القيود التي تحول دون استخدام أراضي الاتحاد الأوروبي لأغراض العبور. وقد أوقفت ليتوانيا على وجه الخصوص استخدام شبكة سككها الحديدية لنقل البوتاس البيلاروسي إلى ميناء كلايبيدا الذي يعالج في العادة 90 في المائة من صادرات بيلاروس.

5 - من الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن التقرير الدوري الثالث لليتوانيا، بتاريخ 30 آذار/مارس 2023[(4)]:

- لا تزال اللجنة تشعر بالقلق إزاء التدابير التي اتخذتها الدولة الطرف مؤخراً والتي منعت نقل البوتاس من بيلاروس إلى بلدان ثالثة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، مما أدى إلى نقص الأسمدة وأثّر سلبًا على الأمن الغذائي في تلك البلدان؛

---

(2) انظر: www.ifpri.org/blog/how-sanctions-russia-and-belarus-are-impacting-exports-agricultural-products-and-fertilizer.

(3) انظر: blogs.worldbank.org/opendata/fertilizer-prices-ease-affordability-and-availability-issues-linger.

(4) E/C.12/LTU/CO/3.

- توصي اللجنة الدولة الطرف بمراجعة التدابير الأخيرة التي كان لها أثر سلبي على أسعار الأسمدة وعلى الأمن الغذائي في بلدان ثالثة.

تلك كانت قائمة بعيدة كل البعد عن الإحاطة بجميع المنشورات ذات الصلة بهذا الموضوع.

وفي عام 2021، استحوذت بيلاروس وروسيا بالتساوي تقريبا على أكثر من 40 في المائة من إمدادات البوتاس، بينما غطت كندا 35,9 في المائة والولايات المتحدة الأمريكية 5,8 في المائة.

وانخفضت حصة بيلاروس في تجارة البوتاس العالمية في عام 2022 إلى حوالي 9 في المائة، وبلغت حصة روسيا حوالي 16,4 في المائة. ونتيجة لانخفاض الكميات الواردة من بيلاروس وروسيا، ارتفعت أسعار أسمدة البوتاس في وقت واحد.

لذلك أصبحت الجزاءات المفروضة على قطاع البوتاس في بيلاروس أحد الأسباب الرئيسية لحدوث ارتفاع ملحوظ في أسعار الأسمدة في عام 2022، مما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار المنتجات الغذائية الجاهزة للاستهلاك.

فعلى سبيل المثال، وصل سعر كلوريد البوتاسيوم في البرازيل في عام 2022 إلى أعلى مستوى له على الإطلاق حيث بلغ 200 1 دولار للطن. وقد أحس المشترون الدوليون للمنتجات الزراعية البرازيلية بآثار هذه الصدمة على مدى فترة زمنية طويلة لما ارتفعت أسعار بعض أنواع المنتجات الغذائية الجاهزة للاستهلاك بنحو خمسة أضعاف.

وتبعا لتوقعات البنك الدولي في نيسان/أبريل، سيتراجع السعر العالمي لأسمدة البوتاس، في المتوسط، إلى 475 دولارا للطن في عام 2023، ثم إلى 425 دولارا للطن في عام 2024. ومع ذلك، ستكون أسعار البوتاس في عامي 2023 و 2024 أعلى مما كانت عليه في عام 2021 (الفترة التي تم فيها فرض التدابير التقييدية على البوتاس البيلاروسي).

وتجدر الإشارة إلى أن أسعار البوتاس العالمية بلغت في 1 كانون الثاني/يناير 2022 ما قدره 221 دولارا للطن، حسبما أورده البنك الدولي. وعلى الرغم من حدوث انخفاض طفيف في الأسعار، لا تزال ضعيفةً قدرةُ المزارعين على تحمل التكاليف.

والبلدان الضعيفة هي أكثر البلدان تضررا من الجزاءات.

وقد انخفضت حصة بيلاروس في أسواق البوتاس الأفريقية من 41,7 في المائة إلى 2,8 في المائة في عام 2022. وبينما قامت بيلاروس بتوريد حوالي 000 632 طن من البوتاسيوم إلى 30 بلدا في القارة الأفريقية في عام 2021، فإنها قامت في عام 2022 بتوريد حوالي 000 30 طن إلى ست بلدان. وكانت بلدان مثل جمهورية تنزانيا المتحدة وريونيون وزامبيا وزمبابوي والكاميرون وكينيا تلبي كامل احتياجاتها من الأسمدة من بيلاروس. وكان عدد من البلدان، منها السنغال وسيراليون وغابون وكوت ديفوار ومدغشقر وملاوي، تلبي 50 في المائة من احتياجاتها من الأسمدة عن طريق التزود بالبوتاس البيلاروسي.

ووفقا لحساباتنا اعتمادا على بيانات منظمة الأغذية والزراعة، أدى اختفاء بيلاروس شبه الكلي من قائمة موردي البوتاسيوم في عام 2022 إلى انخفاض بنسبة 16,1 في المائة في محاصيل الحبوب بأفريقيا.

وفي عام 2023، أصـــيبت الإمدادات الموجهة إلى أفريقيا بالشـــلل التام بســـبب الإجراءات التي اتخذتها ليتوانيا.

ويمكن أن ينجم عن حالة عدم اليقين المهيمنة على المتعاملين في ســـوق البوتاس والصـــناعات ذات الصـلة بشـأن إمدادات أسـمدة البوتاس من بيلاروس آثارٌ مدمرة على سـلاسـل الإمداد الزراعية والأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم.

ولا يمكن سد النقص في البوتاس في السوق الدولية على المدى القصير: إذ يصعب على المنتجين الحاليين أن يزيدوا بســـرعة من حجم إنتاجهم الحالي، ويتطلب دخول "لاعبين جدد" وقتا وتكاليف تطوير ذات شـأن. فإن إقامة منجم جديد يسـتغرق ما لا يقل عن 5 إلى 7 سـنوات من وقت اتخاذ القرار حتى إنتاج الطن الأول.

وهكذا، فإن أزمة الغذاء الحالية إذا كانت مرتبطة بتعذر الحصـول على الأسـمدة، فإنها يمكن أن تصـبح في السنوات القادمة مرتبطة بنقص الغذاء. وهذا ما ذكره الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريش مرارا وتكرارا.

وينبغي ألا يغيب عن البال أن ســـكان العالم من المتوقع أن يزداد عددهم. فبحســـب خبراء الأمم المتحدة، يُتوقع أن يزداد عدد ســـكان العالم بنحو بليوني نســـمة في الســـنوات الثلاثين المقبلة، ليرتفع العدد من 8 بلايين حاليا إلى 9,7 بلايين في عام 2050، ويمكن أن يصـــل العدد إلى ذروته عند حوالي 10,4 بلايين نسمة في منتصف ثمانينيات القرن الحادي والعشرين.

ومع نمو سكان العالم، سيستمر ارتفاع الاستهلاك من البوتاسيوم بسبب تقلص الأراضي الصالحة للزراعة واســـتنزافها وارتفاع الدخل المتاح في البلدان النامية. وفي الوقت نفســـه، ســـيؤدي ذلك إلى عجز في الإمدادات من البوتاس على صعيد العالم.

ولطالما أسـهمت بيلاروس إسـهاما كبيرا في ضـمان الأمن الغذائي العالمي. ومع ذلك، فإن التدابير القسـرية غير القانونية المفروضـة من جانب واحد ضـد بيلاروس تدفع سـكان البلدان الضـعيفة إلى حافة المجاعة وتؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي في البلدان التي بادرت إلى هذه التدابير.

وتحث بيلاروس الأمم المتحدة مرة أخرى على تسـخير قدرتها لإقناع ليتوانيا بالامتناع عن التلاعب السياسي وإساءة استخدام وضعها كدولة عبور والعودة إلى تنفيذ التزاماتها الدولية.

ونحن ندعو إلى رفض التدابير القســرية الأحادية الجانب، فهذه التدابير لا تتعارض مع الالتزامات الدولية فحســـب، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بتنفيذ خطة التنمية المســـتدامة لعام 2030، بل تتعارض أيضا مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة.